

السعوديّة تعتبر طلب قطر تدويل الحرمين الشريفين عدواناً وـ"إعلان حرب"
تحتفظ بحقّها في الرّد عليه..



هل هذا تهديدٌ بعملٍ عسكري.. . ومتى؟ ولماذا لم ينفِ وزير خارجية البحرين صراحةً تقارير صحافٍ عن قاعدةٍ مصريةٍ في جزيرة حوار؟ وهل عادت الأزمة للمرّبع الأول؟

عبد الباري عطوان

لم يُعلن وزراء خارجية الدول الأربع التي تَفرض حصار بريّاً وبحريّاً وجويّاً على دولة قطر عن اتخاذهم أي إجراءات، أو خُطط "عقابية" جديدة، في المُؤتمر الصحافي الذي عقدوه في ختام اجتماعهم الثاني في المنامةاليوم (الأحد)، ولكن أجواء هذا المُؤتمر كانت ذات طابعٍ تصعيدي، ولا تستبعد أن تكون هُناك "تفاهمات" جرى التوصل إليها، وبقيت سرية، ربّما نرى تطبيقاً عمليّاً لها في الأيام، أو الأسابيع المُقبلة.

كثيرون توقّفوا عند ورود كلمة "الحوار" في البيان الختامي الرسمي، وتوقّعوا أن يُشكّل ورود هذا التعبير، وللمرة الأولى، مُنذ بداية الأزمة قبل شهرين تقريرياً، يعكس تراجعاً في موقف هذه الدول، ولكن تسبق الوزراء الأربع على التأكيد بأن الحوار سيأتي بعد فُيول دولة قطر بالمطالب 13، والمبادئ الستة التي جرى تحديدها في اجتماع القاهرة (5 تموز)، ومن أجل الاتفاق على آليات التنفيذ، ولن تكون هُناك أي مُفاوضات حول هذه المطالب، وحرص السيد سامح شكري، وزير الخارجية المصري، على التأكيد على هذه النقطة، والقول على "أن التفاوض حول آليات التنفيذ الكامل والشفاف بما يخدم دول المنطقة والعالم أجمع"، والسؤال الذي يطرح نفسه هو إذا كان المطلوب من القطريين

تنفيذ جميع الشروط دون نقاشٍ، فما معنى الحوار في هذه الحالة؟

الذّقطة الأهم والأخطر التي تَعكس التوجّه نحو التّصعيد من قِبَل الدّول الأربع، هي تلك التي تَحدث عنها السيد عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، في المُؤتمر الصّحافي، وعاد وأكّدَها في مُقابلةٍ مع قناة "العربية" السعودية، ورَبّما بتوجيهاتٍ من حُكومته، وأشار فيها "أن طلب دولة قطر "تدوين" الحرمين الشريفين والتدخل في سيادة المملكة عليهما هو إعلان حرب وتحفظ بحق الرّد على أيّ طرفٍ يُطالب بهذا التدوين"، في إشارةٍ واضحةٍ إلى لجنة قطر الوطنية لحقوق الإنسان بخطابٍ شكوى إلى المُقرّر الخاص بالأمم المُتّحدة المعنى بحرّيّة الدين والعقيدة، "مُبديّةً" قَلقها الشّديد إزاء تسييس الشعائر الدينية في السعودية، واستخدامها لتحقيق مكاسب سياسية مما يُشكّل انتهاكًا صارخًا لجميع المَواضيق والأعراف الدوليّة، ومُطالبتها "بفصيل المشاعر المُقدّسة عن السياسة".

مُتحدّثون باسم الدّولة القطرية، قالوا أن بلادهم لجأت إلى هذه الخطوة، أي الذهاب إلى الأمم المتحدة واليونسكو للشكوى، لأن الوساطات فَشلت، والجامعة العربية مُغيبة، ومجلس التعاون الخليجي في حال شلل، وبسبب تعاظم المُهَايقات للحجّاج القطريين من قِبَل السلطات السعودية، ورفض الجهات المسؤولة عن الحج في السعودية تسجيل الحجّاج القطريين إلكترونيًّا، وتأمين سلامتهم، وحصار ذها بهم وعَودتهم لأداء مناسك الحج عبر طريقين محدودين وغير مُباشرين، واستخدام شركات طيران أخرى غير الخطوط الجوية القطرية، وهذا يعني "تَصعيب" سفر الحجّاج القطريين والمُقيمين.

السعوديّة تعتبر أي حديث، مجرّد الحديث، عن تدوين الأماكن المُقدّسة مسألةٌ حسّاسة جدًّا، تُشكّل انتهاكًا صارخًا لسيادتها، وتشكيك في إدارتها لها، ولا نعتقد أن هذه المسألة تَغيب عن المسؤولين القطريين.

ويُجادل بعض المُراقبين بأزّه كأن من المُمكِن أن تتجذّب السلطات السعودية أي مأخذ قد تُؤخذ عليها، أو اتهامات توجّه إليها بمُهايئته الحجّاج القطريين، من خلال السماح لهؤلاء بالسفر بالطريق المُعتادة كل عام، بقرارٍ استثنائي، ولفتراتِ الحج فقط، خاصةً إنّها تتحدّث أن الهدف من المُقاطعة ليس إلّا لحق المُضرر بـ"الأشقاء" القطريين، وإنّما بحُكومتهم، وبِعتقد هؤلاء أن الوقت لم يَفت بعد لاتخاذ هذه الخطوة الاستثنائية، ورفع كل الفُيود على سَفر الحجّاج القطريين، أو المُقيمين في قطر، لأداء فريضتهم.

نَعود إلى الذّقطة المُتعلّقة بـ"تدوين" الحج، واعتبار السيد الجبير أي خطوة في هذا المدد تعتبر "عملاً عُدوانياً"، و"إعلان حرب"، وتأكيده أن بلاده تحفظ بحق الرّد على أي طرفٍ يعمل في هذا المجال، في إشارةٍ مُباشرةٍ إلى دولة قطر، فهل هذا يُؤشر إلى أن المملكة العربية السعودية

تَعْتَبِرُ شَكْوَى دُولَةُ قَطْرٍ لِلأَمْمَ الْمُتَحَدَّةِ وَمُنْظَمَةُ الْبَيُونِسِكُو، عَمَلًا عَدُوَانِيًّا، وَإِعلَانَ حَرْبٍ، وَكَيْفَ سَيَتَمُ الرَّدُّ عَلَيْهِ وَمِنْ؟

هذا تلویحٌ بالعمل العسكري، أو هكذا يُمکن فهمه، وربما هذه هي المرّة الأولى التي يتحدّث فيها مسؤولٌ سعودي بهذه اللهجة التهدیدیّة مُنذ بداية الأزمة، وبكل هذا الوضوح، وممّا يَبعث على "القلق" في هذا الإطار أن الشیخ خالد بن أحمد آل خلیفة، وزير خارجیة مملکة البحرين لم ینفِ مُطلقاً، وبشكلٍ صريح وحاصل ما تردّد من تقاریرٍ في صحیفَ مصریَّةٍ وخليجیَّةٍ عن خطط لإقامة قاعدةٍ عسكريَّة تضم قُوَّاتٍ مَصْرِيَّةٍ في جزر حوار المُواجهة لليابسة القطرية، واكتفى بالقول بأنّها مجرّد "تقارير إعلاميَّة"، في إجابةٍ على سؤالٍ في هذا الصدد، وأعطى نظيره المصري، السيد سامح شكري إجابة "مُغمَفةً" في هذا الخُصوص، بحديثه عن تعاونٍ عَسْكَريٍّ مَصْرِيٍّ بحرينيٍّ مُستمرٍّ منذ عُقودٍ. في ظل فشل الوساطات جميعاً لإيجاد حل لهذه الأزمة الخليجيَّة، وتمسّك طرفيها بموافهما المُتشدّدة، ورفض تقديم أي تنازلات أو تراجعات، نعتقد أنها، أي الأزمة، عادت إلى "المُربع الأول"، أو "نقطة الصفر"، والمزيد من التّصعيد بالتالي، والأيام أو الأسابيع المُقبلة قد تشهد إجراءات "صادمة" خاصَّةً من الدّول الأربع المُحاصرة لدولَة قطر.. والأيام بيَّنا.